

دور منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

في ضمان الأمن الغذائي العربي

أ.د. دربال عبد القادر

أستاذ التعليم العالي - جامعة وهران 2
derbalaek@yahoo.fr

أ. دحماني الهوارية

طالبة دكتوراه - جامعة وهران 2
dahmani.houaria@outlook.fr

الملخص:

لقد حظي التكامل الاقتصادي الإقليمي بأهمية كبيرة منذ نهاية الحرب العالمية الثانية حيث تشكلت العديد من التكتلات كالاتحاد الأوروبي واتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (NAFTA) ورابطة دول جنوب وشرق آسيا (ASEAN) وغيرها من التكتلات، وقد بادرت الدول العربية هي الأخرى بتكوين عدة تكتلات أهمها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (GAFTA) سنة 1997 والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1998، ومن ضمن الأهداف الأساسية لقيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هو أن يكون لها دور في تحقيق الأمن الغذائي وتعزيزه.

الكلمات المفتاحية: الأمن الغذائي العربي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التجارة البينية الزراعية العربية، التكامل الاقتصادي العربي.

Abstract :

The regional economic integration has been at the center of interest of many scholars since the end of the second world war. Many regional trade agreement have been set such are the European Union, Association of Southeast Asian Nations (ASEAN), and the North American Free trade Agreement NAFTA. Arab countries signed the Greater Arab Free Trade Area (GAFTA) agreement in 1998, one objectives of this free trade area is to ensure a arab food security.

Key words: Arab food security , the Greater Arab Free Trade Area, Intra arab agricultural trade, Arab economic integration.

المقدمة:

لقد عرفت مسيرة التكامل الاقتصادي العربي عدة محاولات انطلاقاً من معاهدة الدفاع المشترك سنة 1950 ثم اتفاقية تسهيل التبادل التجاري و تنظيم تجارة الترانزيت، واتفاقية تسوية المدفوعات وانتقال رؤوس الأموال سنة 1953، واتفاقية السوق العربية المشتركة سنة 1964 واتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية سنة 1957 وبعدها اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية سنة 1981، إلا أن معظم هذه المحاولات باءت بالفشل أو كانت محدودة إلى حد بعيد نظراً للمعوقات التي اعترضت مسارها كافتقار الدول العربية إلى القواعد الإنتاجية والبيئة الاقتصادية اللازمة لإقامة تعاون اقتصادي فيما بينها. وفي ظل المتغيرات الدولية الراهنة وخاصة مع إنشاء المنظمة العالمية للتجارة والتي دعت إلى تحرير التجارة العالمية والتوجه المتزايد نحو قيام التكتلات الاقتصادية، قامت الدول العربية بإعادة بعث التكامل الاقتصادي العربي من خلال إنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى، استجابة لقرار القمة العربية المنعقدة في القاهرة سنة 1996، حيث أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي قراره بتأسيس هذه المنطقة سنة 1997 والتي دخلت حيز التنفيذ في سنة 1998، حيث يتم في إطار هذه الاتفاقية إلغاء كل الرسوم الجمركية والإجراءات ذات الأثر المماثل على التجارة العربية البينية.

وتعتبر هذه المنطقة كنموذج للتكامل العربي، ومدخل لتحرير التجارة البينية بين الدول العربية، مما قد يؤدي إلى فتح الأسواق العربية، وإزالة العقبات والعراقيل الجمركية وغير الجمركية وتسهيل عبور وانتقال السلع، وإعطاء أفضلية في المشتريات الحكومية وغيرها من الحوافز من

أجل تطوير الشراكة الاقتصادية العربية التي من شأنها السماح بإيجاد أرضية مناسبة لوحدة المصالح والأهداف المشتركة على المستوى العربي، كالأمن الغذائي واستغلال أمثل للإمكانيات والموارد الاقتصادية وتشغيل العمالة والقضاء على البطالة وسد الفجوة الغذائية، وفتح آفاق للتعاون التكنولوجي، وتحسين شروط التبادل مع الأسواق الدولية¹.

أهمية البحث: تعد مشكلة الأمن الغذائي من أكبر التحديات التي تواجه الوطن العربي، خاصة في ظل تحرير التجارة ومتطلبات الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وتسارع وتيرة التكتلات الاقتصادية، لذلك أصبح العمل الجماعي العربي المشترك في تحقيق الأمن الغذائي ضرورة ملحة وهدفا إستراتيجيا خاصة مع تنامي التكتلات الاقتصادية، وتعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نموذجا للتكامل العربي وخطوة فعالة لتحرير المبادلات التجارية بين الدول العربية مما سينعكس إيجابا على المبادلات البينية الغذائية العربية و تقليص حجم الفجوة الغذائية وبالتالي تعزيز الأمن الغذائي العربي.

هدف البحث: الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على الدور الذي يمكن أن تلعبه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في ضمان الأمن الغذائي العربي، وأيضا معرفة المقومات والإمكانيات التي تتوفر عليها من أجل ذلك .

مشكلة البحث:

بعد إنشاء منطقة التجارة العربية الكبرى ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه في ضمان الأمن الغذائي العربي ؟

¹ سرحان سليمان، اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية، دكتوراة الفلسفة في العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2013، ص 96.

أولاً: مقومات الأمن الغذائي في إطار منطقة التجارة العربية الكبرى.

1- نشأة المنطقة

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى هي اتفاق متعدد الأطراف تهدف للوصول إلى التحرير الكامل لتجارة السلع العربية ذات المنشأ الوطني ما بين الدول العربية خلال فترة زمنية محددة بعشر سنوات، وذلك باستخدام الأسلوب المتدرج بنسبة 10 بالمائة سنوياً على الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل، مع إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية التي تحد من تدفق السلع العربية ما بين الدول الأطراف في المنطقة¹.

تعتبر منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إحدى أهم الخطوات العربية نحو إعادة بعث التكامل الاقتصادي العربي من جديد خاصة بعد تعثر معظم المحاولات السابقة، كون هذه المنطقة تميزت عن المحاولات السابقة ببرنامج تنفيذي يحدد الواجبات وعلى أساس واقعي من قبل عدد من الدول العربية منذ البداية يشتمل على خطة عمل وجدول زمني محدد لإنشاء هذه المنطقة. والذي تضمن مايلي:²

✓ تحرير السلع المتبادلة جميعها بين الدول الأعضاء من الرسوم الجمركية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي والذي يطبق بنسب سنوية متساوية تبلغ 10% سنوياً خلال عشر سنوات ابتداءً من

1998/01/01 وتنتهي في 2007/01/01

¹ سليمان، معتصم رشيد، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، عامان من التطبيق"، مجلة العمال العرب، العدد 357، 58، 2000.

² تقي عبد سالم، "مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن والعشرون، ص 26، 2011.

- ✓ يجوز لأي بلدين أو أكثر طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني. وقد قرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي في هذا الصدد تخفيض المرحلة الانتقالية لإقامة منطقة التجارة الحرة تنتهي في 31 ديسمبر 2005 وعليه فإن التخفيض السنوي للتعريف قد أصبح 20% في كل من 2004/01/01 و في 2005/01/01 وذلك يضمن إلغاء كامل للتعريف بنسبة 100% بحلول 2005/01/01.
- ✓ يجب أن تتوفر في السلع التي ينطبق عليها هذا البرنامج قواعد المنشأ العربية ولكن تكون السلعة ذات منشأ عربي يجب أن لا تقل نسبة القيمة المضافة الناشئة عن إنتاجها في الدولة الطرف عن 40% من قيمتها النهائية.
- ✓ تعامل السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية معاملة السلع الوطنية.
- ✓ لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير الجمركية حيث تلغى بشكل فوري كالقيود الإدارية والكمية التي تعيق دخول السلع.
- ✓ تراعي الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج.
- ✓ منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نموا وقد استفادت من هذه المعاملة التفضيلية وانضمت إلى المنطقة كل من السودان واليمن حيث سمح لهما بتأجيل تطبيق تخفيضات التعريف والرسوم المماثلة حتى تاريخ 2005/01/01.

✓ يتولى المجلس الاقتصادي الاجتماعي المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات وتساعد أجهزة تنفيذية (لجنة التنفيذ والمتابعة، لجنة المفاوضات التجارية، اللجنة الفنية لقواعد المنشأ).

2- أهداف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: إن إنشاء منطقة التجارة

الحرة العربية الكبرى كان يرمي إلى تحقيق جملة من الأهداف وهي:¹

- ✓ زيادة حجم التبادل التجاري بين الدول الأعضاء.
- ✓ توزيع الإنتاج بين الأعضاء حسب الميزات النسبية.
- ✓ تعديل بنية الاستثمار لتوسيع التصدير إلى الأسواق العربية ولتطوير البنية التحتية للاستثمار.
- ✓ الاهتمام بمقاييس الجودة والنوعية لتحقيق المنافسة السعرية وزيادة الحصص التسويقية.
- ✓ تطوير السياسات النقدية والمصرفية لتمويل الفعاليات التجارية.
- ✓ وضع الأسس لقيام مستويات أكثر تطوراً لتكتل اقتصادي عربي (اتحاد جمركي، اتحاد اقتصادي ونقدي).

ثانياً: مقومات الأمن الغذائي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

يزخر الوطن العربي بإمكانيات ومقومات كثيرة سواء ما تعلق منها بالموارد البشرية، الطبيعية والاقتصادية تؤهله إلى تحقيق معدلات تنمية عالية ومنها الأمن الغذائي وخاصة إذا تم العمل في إطار التكامل الاقتصادي العربي بمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كون هذه الأخيرة

¹ رانية ثابت الدروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعة بشكل خاص (آثار في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007، ص 207.

تتميز بانضمام جميع الدول العربية إليها (تضم جميع الدول العربية باستثناء الصومال، جيبوتي وجزر القمر)، مما يجعلها تتوفر على إمكانيات كبيرة في سبيل التخلص من التبعية الاقتصادية سواء للدول الأوروبية أو الدول الآسيوية وتحقيق الاكتفاء الذاتي ومنه الأمن الغذائي الذي بات يشكل تحديا كبيرا للدول العربية خاصة مع تزايد الفجوة الغذائية العربية.

وقد عرفت منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) الأمن الغذائي بأنه: "توفير الغذاء من الناحيتين الفيزيائية والاقتصادية للأفراد جميعا وفي الأوقات جميعها"¹. في حين عرفته منظمة الصحة العالمية بأنه "تأمين جميع الظروف والمعايير الضرورية خلال عمليات إنتاج وتصنيع وتوزيع وإعداد الغذاء اللازمة لضمان أن يكون الغذاء آمنا وموثوقا به وصحيا وملائما للاستهلاك البشري"². وفي ما يلي أهم المقومات:

1- الموارد الأرضية و الزراعية: تقدر المساحة التي تزرع في الدول العربية بنحو 72.1 مليون هكتار، أي ما نسبته 5.4% من إجمالي المساحة الجغرافية للوطن العربي والتي تقدر بحوالي 1343 مليون هكتار. ويزرع ما نسبته 13.3% من المساحة الزراعية بالمحاصيل المستديمة، و70.2% بالمحاصيل الموسمية، في حين تراجعت المساحة المتروكة في 2014 إلى ما نسبته 16.5% بعد أن كانت نحو 17.3% في 2013 و22.2% في 2012. وأما الغابات والمراعي

¹ موقع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) على شبكة الانترنت www.fao.org

² موقع منظمة الصحة العالمية على شبكة الانترنت www.who.int/fr

فتشغلان مساحة تقدر بنحو 3.9% و 31.6% من مساحة الوطن العربي على التوالي.¹

2- الموارد المائية: ويبلغ إجمالي موارد المياه المتاحة في الوطن العربي نحو 257.5 مليار متر مكعب، ويتراجع متوسط نصيب الفرد العربي منها بسبب عدم نمو هذه الموارد، وتزايد التعداد السكاني، ليلبلغ في عام 2014 م نحو 663.3 متر مكعب في السنة.²

3- الموارد البشرية: لقد بلغ عدد سكان الوطن العربي حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 حوالي 369.859 مليون نسمة سنة 2013 والعمالة التي قدرت بحوالي 125.844 مليون نسمة، في حين قدر عدد السكان الزراعيون بحوالي 83.584 مليون نسمة والقوى العاملة بالزراعة حوالي 27.395 مليون نسمة و بنسبة 21.8% من العمالة الكلية.

4- الثروة الحيوانية: حسب التقرير الاقتصادي العربي الموحد لسنة 2014 فإن الوطن العربي يحوز على حوالي 342.1 مليون رأس من الحيوانات المنتجة بمختلف أنواعها منها: (54.2 مليون رأس من الأبقار، 4.24 مليون رأس من الجاموس، 177.3 مليون رأس من الأغنام، 89.8 مليون رأس من الماعز، 16.47 مليون رأس من الجمال).

ثالثا: آليات (مبادئ) منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في تحقيق الأمن الغذائي:

لقد أشارت المادة السادسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية إلى إعفاء كل من السلع الزراعية والحيوانية

¹ تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014، ص 1.

² نفس المرجع السابق.

سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك من الرسوم الجمركية أو الضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد، مما سيعمل على زيادة حجم التبادل بين الدول العربية فيما يخص السلع الغذائية وزيادة حجم الإنتاج الزراعي والذي سيكون له دور في تحقيق الأمن الغذائي العربي. كما أتاح البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة، مبدأ الاستثناء

لبعض السلع الزراعية من خلال تحديد مواسم الإنتاج بفترة زمنية لا تتجاوز ستة أشهر بعدم تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم ذات الأثر المماثل، وهو ما أتفق على تسميته بالروزنامة الزراعية، حيث أجاز البرنامج لكل دولة عربية عضو وفقا لقواعد الروزنامة العربية المشتركة إدراج عشر سلع كحد أقصى ضمن هذه الروزنامة لمدة لا تتجاوز 40 شهرا للسلع العشر، وغير ذلك لا يجوز منح أي استثناءات أخرى للسلع الزراعية خارج إطار الروزنامة الزراعية.¹

رابعا: انعكاسات قيام منطقة التجارة الحرة على الأمن الغذائي العربي

تلعب التجارة الخارجية الزراعية دورا هاما في المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي العربي، وذلك بتوفير الاحتياجات التي لا يفي بها الإنتاج المحلي من خلال الواردات، أو زيادة الحصيلة من العملات الأجنبية من خلال الصادرات للسلع الزراعية والغذائية، كما تسهم في رفع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية عامة، وفي دعم قطاعات الإنتاج الزراعي والغذائي بصفة خاصة، وتعطى مؤشرات التجارة الخارجية الزراعية دلالات واضحة على واقع القطاع الزراعي، إذ غالبا ما يرتبط الإنتاج بتطورات مصاحبة لها في كل من التصدير، والاستيراد،

¹ عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة"، مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، ص 162.

وفى ظل التغيرات السريعة في النظام الاقتصادي العالمي، واتجاه الدول نحو تكوين التكتلات الاقتصادية للاستفادة من اتساع السوق داخل التكتل، أصبح العمل الجماعي العربي ضرورة لابد منها، لقيام تنسيق عربي يحقق للدول العربية الاستفادة من اتساع السوق العربي ويحقق درجة أعلى من الاستقرار الاقتصادي العربي بوجه عام، وتحقيق التكامل الزراعي بوجه خاص، ولعل التنفيذ الكامل لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سوف يؤدي إلى تخفيض أسعار الاستيراد وتسهيل تبادل السلع العربية، وبالتالي زيادة كمية الصادرات من الدول العربية المنتجة والمصدرة، كما يساعد أيضا على تحويل جزء من واردات الدول العربية السلعية من الدول الأجنبية إلى واردات داخل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نتيجة لانخفاض أسعار الاستيراد.

ويعد القطاع الزراعي العربي من أهم القطاعات الاقتصادية العربية، التي إذا ما توافرت لها الظروف والمناخ الملائم أن يلعب دورا بالغا ورئيسيا في تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي المنشود لما يمثله هذا القطاع من أهمية في الاقتصاد العربي من ناحية وتوافر مقومات التكامل والتعاون بين الدول العربية من ناحية أخرى، الأمر الذي يستلزم ضرورة الاهتمام به والبحث عن الوسائل والأساليب التي تمكن من هذا القطاع الحيوي من أن يقوم بقيادة مسيرة التنمية الاقتصادية العربية نحو تحقيق التكامل والتعاون الاقتصادي الموحد في المجالات والقطاعات الاقتصادية العربية كافة

1- تطور التجارة البينية الزراعية العربية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى

من أجل إبراز انعكاس وأهمية المنطقة على الأمن الغذائي العربي سنقوم بتحليل وتتبع تطورات التجارة البينية الزراعية العربية بشقيها

الصادرات والواردات، إضافة إلى الميزان التجاري البيني الزراعي العربي. جدول رقم 01: قيمة الصادرات، الواردات، التجارة البينية الزراعية العربية والميزان التجاري البيني الزراعي العربي

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات البينية الزراعية العربية	الصادرات البينية الزراعية العربية	التجارة البينية الزراعية العربية
2000	2.68	2.62	5.31
2001	2.78	2.91	5.70
2002	3.11	3.18	6.30
2003	3.90	3.86	7.76
2004	3.87	3.92	7.79
2005	3.57	3.95	7.52
2006	3.71	4.17	7.89
2007	4.10	4.99	9.10
2008	4.03	4.85	8.89
2009	4.57	5.13	9.70
2010	5.02	5.40	10.42
2011	6.88	8.45	15.33
2012	9.80	11.4	21.25
2013	12.26	13.55	28.81
2014	13.80	16.32	30.12

المصدر: جامعة الدول العربية، صندوق النقد العربي، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، اعداد مختلفة.

- البنك العالمي، البيانات، مؤشرات التنمية العالمية، فترات متفرقة.

من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ أن قيمة التجارة البينية الزراعية العربية بلغت في سنة 2000 حوالي 5.31 مليار دولار، لتسجل ارتفاعا طفيفا في السنوات الموالية وخاصة مع نهاية الفترة الانتقالية من تطبيق منطقة التجارة الحرة لتصل إلى حوالي 30.12 مليار دولار سنة 2014 بمعدل نمو قدر بحوالي 467.2 % أي أنها تضاعف في حدود الأربع مرات

خلال الفترة (200-2014)، في حين سجلت الصادرات البينية الزراعية هي الأخرى ارتفاعا ملحوظا والتي كانت قيمتها في سنة 2000 حوالي 2.62 مليار دولار لتصل إلى حوالي 16.32 مليار دولار في سنة 2014 بنسبة نمو قدرت بحوالي 522.9%، أما فيما يخص الواردات البينية الزراعية العربية فقد بلغت في سنة 2000 حوالي 2.78 مليار دولار وازدادت قيمتها لتصل إلى حوالي 13.80 مليار دولار في سنة 2014 وبمعدل نمو قدر بحوالي 396.4%.

وقد كان لهذا الارتفاع النسبي في قيمتي كل من الصادرات والواردات البينية الزراعية العربية أثر إيجابي على الميزان التجاري البيني الزراعي العربي والذي عرف عجزا في سنة 2000 بقيمة 0.244 مليار دولار ليسجل بعد ذلك فائضا بقيمة 0.380 مليار دولار في سنة 2010. أما نصيب الفرد من الناتج المحلي الزراعي سجل هو الآخر تحسنا نسبيا حيث قدرت قيمته في سنة 2000 بحوالي 244.62 دولار ليلعب في سنة 2012 ما قيمته 312.76 دولار.

2- الأهمية النسبية للتجارة البينية الزراعية العربية في إجمالي التجارة البينية العربية:

بدراسة الأهمية للتجارة البينية الزراعية العربية في إجمالي التجارة العربية البينية نلاحظ من خلال الجدول رقم 02 أن نسبة الصادرات البينية للسلع الزراعية قد عرفت تذبذبا خلال الفترة (2007-2014) حيث سجلت أدنى نسبة لها في سنة 2007 بحوالي 15.7% من الصادرات البينية الكلية وأعلى نسبة بحوالي 22.1% في سنة 2014. وكذلك الواردات البينية للسلع الزراعية هي الأخرى عرفت تذبذبا خلال نفس الفترة فأدنى نسبة لها كانت في سنة 2012 بحوالي 15.7%، وأعلى نسبة سجلتها في سنة 2012 بـ 32.2% ، وعموما فإن الأهمية

النسبية للتجارة البينية العربية الزراعية قد سجلت نسب مرتفعة من إجمالي التجارة الزراعية العربية مما يدل على أهمية تحرير المبادلات التجارية وإلغاء الرسوم الجمركية والضرائب في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

السنوات	الصادرات البينية للسلع الزراعية	الواردات البينية للسلع الزراعية
2007	15.7	19.2
2008	15.2	18.0
2009	22.1	32.2
2010	21.9	20.9
2011	21.7	20.6
2012	18.9	15.7
2013	20.9	16.1
2014	22.1	18.6

جدول رقم 02: الأهمية النسبية للصادرات والواردات الزراعية البينية من الصادرات والواردات البينية الكلية نسبة مئوية

المراجع: نفس المرجع السابق

وتعكس هذه النسب المتواضعة على أن تحرير التبادل السلعي في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بشكل عام وبالنسبة للسلع الزراعية بوجه خاص يواجه عقبات عديدة حالت دون الوصول إلى الأهداف المرجوة من تحرير التبادل التجاري وإلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية، ومن بين أهم العقبات والعراقيل¹:

- إهمال القطاع الزراعة وعدم إعطائه الأولوية التي تتناسب وموقع في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتراجع حصته من

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الفصل الثالث: قطاع الزراعة والمياه، 2016، ص 66.

- الموازنات العامة ونصيبه من الموارد المالية وغياب الوسائل الحديثة في الإنتاج واستخدامات المياه.
- غياب النظرة التكاملية لاستغلال الإمكانيات الزراعية التي تتوفر عليها المنطقة، مما أدى صعوبة تحقيق المعدلات المستهدفة في الإنتاج والإنتاجية وخسارة الميزات النسبية التي يوفرها التكامل الاقتصادي العربي.
- الضعف في تطبيق سياسات إدارة الموارد المائية، واستمرار الطرق التقليدية في الري والارتفاع النسبي لتكاليف الإنتاج.
- الافتقار إلى مشروعات البنى الأساسية المتطورة، والخدمات الزراعية خاصة بالمناطق الريفية.
- على الرغم من إلغاء كافة الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل على السلع العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلا أن هناك دول تفرض قيودا كمية خاصة بالنسبة للسلع الزراعية، والناجمة أساسا عن ضعف بنية جودة السلع الغذائية، إضافة إلى عدم وجود قوانين وأنظمة موحدة والتخص تدابير الصحة والصحة النباتية.

3- تطور قيمة الفجوة الغذائية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعرف **الفجوة الغذائية** بأنها صافي الواردات من السلع الغذائية الرئيسية، وبعبارة أخرى فإن الفجوة الغذائية تمثل الفرق بين الكميات المنتجة محليا ومجمل الكميات اللازمة للاستهلاك المحلي¹.

تعاني الدول العربية من فجوة غذائية كبيرة تجعلها على قمة الدول

¹ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، **المحور العاشر، "الأمن الغذائي في الدول العربية"**، 2008، ص: 15، 172.

المستوردة للغذاء في العالم وبما جعل اقتصادياتها هي الخاسر الأكبر من ارتفاع أسعار الغذاء أثناء الأزمات العالمية للغذاء بأكثر من 1% من دخلها الوطني حيث تستورد الدول العربية نحو 2. 58% من احتياجاتها من الحبوب وأكثر من 50% من إجمالي احتياجاتها من السعرات الحرارية المستمدة من الغذاء والمقدرة بنحو 1800 كيلو كالوري للفرد الواحد يوميا.

حيث نلاحظ من خلال الجدول رقم 03 أن قيمة الفجوة الغذائية شهدت ارتفاعا طيلة الفترة 2000-2015 حيث قفزت من 13.9 مليار دولار إلى حوالي 40.5 مليار دولار، وهذا نتيجة التفاوت المستمر بين معدل نمو الإنتاج الزراعي والطلب على السلع الغذائية، لتعرف بعدها انخفاضا طيلة الفترة 2008-2015 حيث انخفضت من 40.5 مليار دولار إلى 33.8 مليار دولار سنة 2015 ويعزى هذا إلى انخفاض أسعار السلع الزراعية في الأسواق العالمية.

جدول رقم 03: تطور قيمة الفجوة الغذائية العربية

القيمة: مليون دولار

السنوات	2000	2005	2008	2009	2010	2012	2013	2015
الفجوة الغذائية	13.9	18.1	40.5	36.2	35.2	34.8	34.3	33.8

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد، أعداد متفرقة.

ثالثا: سلامة الغذاء في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى¹:

يعاني العالم العربي من تعدد وتنوع المعوقات، حيث هناك تفاوت في أداء

¹ التقرير الثاني والعشرون للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، 2015-2016: التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، ص 38 39 40، أبريل 2015.

الدول العربية في مجال شروط السلامة والجودة الغذائية. فمن الاضطرابات وعدم الاستقرار في عدد من الدول العربية، إلى ضعف الكفاءات والخبرات العلمية، ومحدودية الإمكانيات، وضعف آليات الرقابة والوقاية، ونقص الوعي بإجراءات السلامة لدى المؤسسات الخاصة الصغيرة، وغيرها من العقبات المتصلة بتقاطع وازدواج الصلاحيات لدى السلطات الرسمية وغياب التنسيق في ما بينها.

كما ساهم كل من الانفتاح والعولمة في ارتفاع المخاطر الصحية، حيث تتعرض السلسلة الغذائية لتهديدات مستمرة من عدد متزايد من الفئات والأمراض الحيوانية والنباتية المتفشية عبر الحدود، إلى جانب التلوث البيولوجي والكيميائي والإشعاعي.

وهذا ما يشكل ضغطاً كبيراً ويضع مسؤوليات رئيسية أمام الحكومات العربية والقطاع الخاص العربي للتعاون في سبيل توفير السلامة الغذائية من خلال ما يلي:

- 1- استكمال التشريعات ووضع القوانين والنظم المناسبة لتتبع كامل السلسلة الغذائية، والتي تشكل صمام الأمان لضمان حصول المواطن العربي على غذاء سليم خال من الملوثات، ومطابق للمواصفات والمقاييس المعتمدة دولياً في الدستور الغذائي لمنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومنظمة الصحة العالمية والنظام الوقائي لتحليل المخاطر المتصلة بالغذاء.
- 2- اعتماد أعلى مستوى من الالتزام لتعزيز أجهزة الرقابة الوطنية، وبالأخص من خلال اعتماد وتطبيق سياسات الوقاية عبر كامل السلسلة الغذائية.

- 3- تبني آلية متكاملة للسلامة والجودة، يتم من خلالها توزيع المسؤوليات بين الوزارات وفق المجالات والاختصاصات، مع

إنشاء هيئة عليا مستقلة تعتمد المعايير العلمية للإشراف والرقابة.

4- اعتماد إستراتيجية عربية مشتركة تستهدف تطوير البنى التحتية الضرورية للسلامة والجودة الغذائية، من نظام موحد لمواصفات السلامة والجودة والاعتماد للسلع الغذائية، وتشريعات وقوانين وآليات.

5- يوكل تنفيذ هذه الإستراتيجية إلى هيئة عربية مشتركة للسلامة والجودة الغذائية، بالتعاون الفعال بين المنظمات والاتحادات العربية المشتركة المعنية بالغذاء والتصنيع الغذائي وبالصحة العامة، تحت مظلة الجامعة العربية، لتعمل على الإرشاد وتحليل المخاطر وتقتراح الإجراءات المناسبة بالتنسيق مع الجهات العربية المعنية، وعلى تعميم ثقافة سلامة وجودة الغذاء.

على أنه من الضروري عدم اتخاذ إجراءات غير مبررة لعرقلة حرية انسياب التجارة العربية الخارجية والبيئية في السلع الغذائية.

تم وضع مسارات محددة لوضع المواصفات القياسية للسلع العربية بصيغتها النهائية، وبشأن اعتماد شهادات المطابقة، من قبل الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والمنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين. وجرى في هذا الإطار إنشاء "الجهاز العربي للإعتماد" عام 2011، وتم تأهيله، كما أطلق مشروع "برنامج تطوير نظام المواصفات القياسية العربية والقواعد الفنية وتطوير الأسلوب المتبع في الدول العربية لاعتماد شهادات المطابقة وسلامة الغذاء بالنسبة للصادرات والواردات العربية البيئية".

الخاتمة:

تزخر المنطقة العربية بقاعدة موريدية هائلة تنوعت بين الموارد الأرضية والمائية والبشرية والتقنية والمادية إضافة إلى العديد من التجارب في مجال التعاون التكامل ما يكفي لتحقيق الأمن الغذائي العربي، إذا ما تم اتخاذ الترتيبات اللازمة لحماية وتطوير استخدام تلك الموارد، والحفاظ على المهدور منها وضمان ترشيد استغلالها وحسن توظيفها. إلا أن ذلك يتوقف وبالدرجة الأولى على توفر الإرادة التي تشكل أهم المفاتيح إلى عالم التنمية. خاصة بعد أن أصبح تحقيق الأمن الغذائي تحديا اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وأمنيا تسعى معظم الدول لتحقيقه.

ومن بين أهم السياسات التي ينبغي على الدول العربية إتباعها في سبيل تعزيز أمنها الغذائي هو تحقيق تكامل اقتصادي عربي حقيقي وخاصة التكامل الزراعي، وتعد منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة فعالة لتحقيق ذلك من خلال زيادة المبادلات التجارية البينية مما ينعكس إيجابا على المبادلات في مجال السلع الغذائية والزراعية وتحسين الميزان التجاري البيني الزراعي العربي واستقرار الفجوة الغذائية العربية.

فعلى الرغم من الانعكاسات الإيجابية لقيام منطقة التجارة الحرة على الأمن الغذائي العربي إلا أن النسب التي حققتها في تعزيز الأمن الغذائي مقارنة بالإمكانات والمقومات الهائلة التي تتوفر عليها تبقى ضعيفة لذلك ينبغي على الدول العربية تعزيز جهودها في مجال التكامل الاقتصادي من خلال:

✓ عدم المبالغة في الإجراءات غير المبررة التي تعطل حركة

التجارة العربية البينية؛

✓ تنسيق أفضل للسياسات الاقتصادية في إطار المنطقة؛

- ✓ تحديد قواعد منشأ واضحة ومتفق عليها؛
- ✓ العمل على تنويع الإنتاج الزراعي العربي ورفع مستوى مقاييس الجودة؛
- ✓ الرفع من مستوى التجارة البينية الزراعية.
- ✓ التركيز على الميزة النسبية لكل دولة على حدى، لتعظيم الاستفادة من المزايا التي يوفرها التكامل الاقتصادي.

قائمة المراجع:

- 1- سرحان سليمان، اقتصاديات التجارة الخارجية الزراعية العربية، دكتوراة الفلسفة في العلوم الزراعية، كلية الزراعة، جامعة كفر الشيخ، 2013.
- 2- سليمان ، معنصم رشيد". منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ، عامان من التطبيق " ، مجلة العمال العرب، العدد 357، 2000.
- 3- تقي عبد سالم، "مستقبل التجارة العربية البينية في ظل قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثامن والعشرون، 2011.
- 4- رانية ثابت الدروبي، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وآثارها في التجارة العربية البينية والزراعية بشكل خاص (آثار في التبادل التجاري السوري مع دول المنطقة)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 23، العدد الأول، 2007.
- 5- موقع منظمة الأغذية والزراعة الدولية (الفاو) على شبكة الانترنت
- 6- موقع منظمة الصحة العالمية على شبكة الأنترنت.
- 7- تقرير المنظمة العربية للتنمية الزراعية، أوضاع الأمن الغذائي العربي 2014.
- 8- عبد المطلب عبد الحميد، "السوق العربية المشتركة: الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة" مجموعة النيل العربية، الطبعة الأولى، القاهرة

- 9- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، المحور العاشر، "الأمن الغذائي في الدول العربية"، 2008.
- 10- التقرير الثاني والعشرون للاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة للبلاد العربية، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، 2015-2016: التحديات المستجدة في ظل التطورات العربية والعالمية، أبريل 2015.